

حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر "أبعاد مشاركة المواطن"

بطيب ناريمان

طالبة دكتوراه - كلية العلوم السياسية -

جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 03

Abstract:

representing local governance such as offering a developmental one concepts that reflect the level of local moves towards development and the consolidation of its dimensions in form and content, it is an integrated approach in terms of political, social and economic aspects, Vtsb interest on the side of developing local capacity and then rationalize the public service at the local level.

Trading in the recent period multiple terms by the local management, local governance, urban governance, the measure rational ... etc., all linked to the arrival of modern management techniques to the local domain concepts, shreds imperative and inevitable on the local and regional authorities to express an interest in more urban development in the light of the challenges which became imposed urbanization and pollution from transport, waste management, etc ..., it is better for legally authorized to excite and motivate many different views on how to manage and conduct the required manner that achieves the benefit of the public good.

So we need to adopt a governance dimensions of urban development requirements in the context of the local unit, where they are the focus of research on the contribution of citizens to upgrade public services and devote participatory values in local development program planning,

ملخص:

تمثل الحوكمة المحلية كطرح تنموي أحد المفاهيم التي تعبر عن مستوى التحركات المحلية نحو التنمية وترسيخ أبعادها شكلا ومضمونا، فهي مقارنة متكاملة من حيث جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فتصب اهتمامها في جانب تطوير الطاقات المحلية ومن ثم ترشيد الخدمة العمومية على المستوى المحلي.

تتناول في الفترة الأخيرة مصطلحات متعددة من قبل التسيير المحلي، والتدبير المحلي، الحوكمة الحضرية، التدبير المعقلن... الخ، وكلها مفاهيم مرتبطة بوصول تقنيات التسيير الحديث إلى المجال المحلي، فبات لزاما ومحتما على السلطات المحلية والإقليمية إبداء الاهتمام أكثر بالتنمية الحضرية في ظل التحديات التي أصبح يفرضها التوسع العمراني من تلوث ونقل وإدارة النفايات... الخ، فهي الأجر والمخول قانونيا لإثارة وتحفيز العديد من وجهات النظر المختلفة حول سبل إدارتها وتسييرها بالشكل المطلوب الذي يحقق وينفع الصالح العام.

نحتاج إذن إلى تبني أحد أبعاد الحوكمة في تحقيق متطلبات التنمية الحضرية في إطار الوحدة المحلية، حيث يتم تركيز البحث على مدى مساهمة المواطن في ترقية الخدمات العمومية وتكريس قيم التشاركية في تخطيط البرامج التنموية المحلية، يشكل السعي لإيجاد نهج تعاوني تشاركي مع

It is a quest to find a cooperative participatory approach with the citizen is an important element and a central part in a panel of local urban development entrusted his life in the first place, and it asks the study of the nature of the mechanisms and images that enable him to participate in local governance and what does not influence the decisions and modify its destination, including being served and serve the environment and the population of unity.

Key words: governance, urban development, local governance, citizen participation.

المواطن عنصرا مهما ومحورا أساسيا في حلقة التنمية الحضرية المحلية المنوطة بحياته في المقام الأول، وعليه تتساءل الدراسة عن طبيعة الآليات والصور التي تمكنه من المشاركة في التسيير المحلي ولما لا التأثير في القرارات وتعديل وجهتها، بما يخدمه ويخدم محيطه وسكان وحدته.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التنمية الحضرية، الإدارة المحلية، مشاركة المواطن.

مقدمة:

نحاول في هذه الورقة تقديم مجموعة من الأساليب والآليات التي تمكن المواطن من الإسهام والمشاركة في عملية التنمية الحضرية على المستوى المحلي في إطار تكريس متطلبات الحوكمة المحلية، والتي نتناولها في أطرها المعرفية القانونية وفي جوانب محدداتها الداخلية الاجتماعية كمطلب أساسي، مما يحتم على المواطن تفاعله مع مقتضيات بيئته، ومخرجات النظام الذي يسيّر ويدير شؤونه المحلية، من خلال سياقات تفاعلية تشاركية تلزمه التأثير والتأثر بمجريات عملية التنمية على مختلف توجّعاتها ومستوياتها.

نحتاج إلى التطرق للأدوات التي تنتهجها الإدارات المحلية بالجزائر للنهوض بالجانب الحضري للوحدة المحلية المخصصة لها، كما نرصد مختلف العراقيل والصعوبات التي تحول دون مشاركة المواطن في التأثير على الخطط التنموية الحضرية المحلية، سواء تلك التي تتعلق به أو التي تواجهه من طرف السلطات المحلية والمركزية.

الإشكالية: ما هي أبعاد مشاركة المواطن في تفعيل برامج التنمية الحضرية المحلية؟

1- المستوى الأول: مفاهيم أساسية

1_1 مفهوم الحوكمة

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي ويجب الإشارة إليها وإلى أهميتها في تطوير البيئات التنظيمية لمؤسسات الدولة العمومية¹، وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات تحقيق التنمية وضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطور المستمر.

يشير مفهوم الحوكمة في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى: "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وحاجاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية، ويعتمد المفهوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمّن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون².

يعرف البنك الدولي سنة 1989 الحوكمة على أنها "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، ومع بداية التسعينات حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريفات أخرى أكثر دقة للمفهوم فعرفوها في الدراسة التي أجراها البنك عام 1992 على أنها أسلوب الحكم والتنمية وهي بذلك أسلوب ممارسة السلطة في الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية³

تعرفها الأمم المتحدة على أنها ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي أي أنها الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم⁴. ويشير مصطلح حوكمة "Governance" إلى الخصائص التالية⁵:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

- **المساءلة:** أي إمكان تقييم وتقدير أعمال المسؤول الإداري والتنفيذي.
- **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.⁶
- **المشاركة:** أي مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكوماتهم⁷؛ وفي عملية اتخاذ القرارات ورسم الخطط والاستراتيجيات التنموية.

والحوكمة بشكل عام هي "مفهوم احتوائي يتضمن عمليات متعددة الأوجه، حيث يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق التفاعل بين جميع الأطراف المعنية في حقل معين من حقول التنمية وتتطلب هذه العملية تشجيع الحوارات الهادفة إلى اتخاذ القرار ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة كما تأخذ بعين الاعتبار الطرق التي تتفاعل من خلالها الحكومات والمنظمات الاجتماعية وكيفية اتخاذ القرارات ضمن مبدأ المساءلة".

2-1 مفهوم التنمية الحضرية

تعنى التنمية الحضرية بالتغيرات الموجّهة التي تعترى المدينة وتشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار... الخ.

تشير التنمية الحضرية إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل، وتنظيم التفاعل الاجتماعي وترتبط التنمية الحضرية بنمو الدولة كمطلب أساس،

يشكل النصف الثاني من القرن العشرين ظهور مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب "سكوت" سنة 1969 بحثا عن المشاكل الحضرية؛ تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المختلفة، ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن، وبرامج المدن النموذجية، ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947، وفي عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.

ترى "منال طلعة محمود" أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين، فتسير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.

يعرف "حسين عبد الحميد رشوان" التنمية الحضرية" على أنها عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجه الذي يعترى المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية، ولا تستند على أسس قروية، كما تتضمن تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض.

تحقق بذلك الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني، وتطوير المواصلات، ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية، والبيئة التي تحتاج إلى تنمية مستدامة، بحيث ترتبط التنمية الحضرية بنمو وتطور الدولة في ميادين إنشاء واستحداث المساكن في المدن التي تقع ضمن إقليمها وبناء العمارات وإنشاء الشوارع والأحياء... الخ.

عوامل التنمية الحضرية: تؤدي للتنمية الحضرية متغيرات عدة من ضمنها أربعة عناصر رئيسية: هياكل الإنسان والجماعات، البيئة الطبيعية، البيئة التي صنعها الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية ونمو المدن إلى

تقدم الاختراعات والكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل، والمواصلات، والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد التي تحتاج إليها التنمية الحضرية حيث تعتمد المدن اعتمادا كبيرا على التجارة والوظائف المختلفة كما أن تسارع النمو السكاني يعد من العوامل الهامة في التنمية الحضرية.

أهداف التنمية الحضرية: تستهدف التنمية الحضرية:

- تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء، وشبكات المياه والكهرباء.
- تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى.
- توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للأفراد.
- إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلي المدن الصغرى والقرى.
- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.
- الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها أو المستقلة كمراكز جذب للأفراد سواء للعمل أو الإقامة.

تتشد التنمية الحضرية أيضا تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروات، والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع مما يتطلب تلبية متطلبات الأجيال الحالية، دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة.

1-3 تعريف الإدارة المحلية

تعرف بأنها: تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعداد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي، بمعنى أن يخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة وعلى مستوى مصالحه المحلية وبالنسبة لمجموعة من الأفراد الذين يرتبطون بهذا الإقليم جهاز إداري أو شخص معنوي عام محلي من طبيعة هذه المصالح وأكثر اتصالا بها ومعرفة باحتياجاتها من الحكومة المركزية⁸.

يقصد كذلك بالإدارة المحلية استقلال جزء من أرض الدولة لإدارة مرافقه لسلطة محلية ويكون للشخص الإداري اللامركزي في هذه الحالة اختصاص عام بالنسبة لجميع مرافق هذا الجزء المحدد⁹ وتتكون الإدارة المحلية في الجزائر من:

البلدية: تمثل الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة¹⁰ وتحدث

بموجب قانون.

الولاية: تعتبر كذلك جماعة إقليمية، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون¹¹.

2- المستوى الثاني: أدوات التنمية الحضرية المحلية بالجزائر

تعرف الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما في قانون 14 مارس 1914 الذي جاء بفكرة "المخطط التوجيهي العام" والمخطط التوجيهي للتعمير"، كمحاولة من السلطات الفرنسية في تلك الفترة جلب انتباه الجزائريين بأنها تسعى لحل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الجزائريين خاصة في مجال السكن، وهذا ما تجلى بوضوح أكثر في "مخطط قسنطينة".

بعد الاستقلال تم الاعتماد في مجال التعمير على نفس المخططات الموروثة عن الاستعمار، وبقيت سارية المفعول حتى سنة 1974، لتظهر بعد ذلك فكرة "المخطط العمراني الموجه" (PUD).

يقرّ المشرّع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المعدل والمتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير والنصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005¹². أما حاليا فيتم الاعتماد محليا على مخططين اثنين ألا وهما:

2_1 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU

يعرّف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على أنه أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري وهو وثيقة تهدف إلى تخطيط التنظيم العام للتنمية العمرانية ويحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، مع احترام كل من وسائل التهيئة الإقليمية للبلديات المعنية، ومخططات التهيئة الإقليمية نافذة المفعول، وكذا مخططات التنمية المحلية، كما يضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأراضي¹³، وهو ليس فقط الأداة القانونية الرئيسية للتخطيط الطويل من 15 إلى 20 سنة، بل هو أيضا أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، ويشكل دليلا لتسيير المجال العمراني لدى السلطات المحلية، ووثيقة تقديرية مستقبلية للتنبؤ يشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

يندرج المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ضمن التخطيط المحلي للتهيئة والتعمير ويرتكز على توزيع الصلاحيات ما بين الدولة الولائية والبلدية وبين مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات، وفقا لمبادئ اللامركزية وعدم التركيز ووفقا للتوجيهات الأساسية لتهيئة الإقليم المستخلصة من آليات أعلى مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT) و مخطط تهيئة الولاية (PAW) وفقا لمبدأ المطابقة الذي يقصد به أن القاعدة الدنيا تحترم القاعدة العليا¹⁴.

أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

- يهدف إلى تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية.
- تحديد المناطق العمرانية الجديدة، وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها مع الحفاظ بالتحديد على الأراضي الزراعية والمناطق الغابية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديدها.
- تحديد الأماكن الطبيعية والتاريخية والأثرية التي يجب حمايتها، أو إبراز قيمتها أو بهما معا كما يقوم بتحديد المساحات الخضراء التي يجب القيام بإحداثها وحمايتها وإبراز قيمتها أيضا.
- تحديد الأغراض العامة من تخصيص الأراضي وتعيين مواقع:

المناطق الغابية والزراعية.

المناطق السكانية وكثافتها.

المناطق الصناعية والتجارية والسياحية.

- مد أنابيب المياه والصرف الصحي لإيصال ماء الشرب وماء التطهير.
- تحديد التجهيزات الجماعية الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية بحيث يبرز خطوط مرور الطرق، وكذا تحديد منشآت ذات المنفعة العامة كالمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية.
- تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق¹⁵.

2_2 مخطط شغل الأراضي

يشكل مخطط يبين ملفات التخطيط المحلي للأراضي والمساحات والذي بواسطته تحدد المناطق وتلك الموجهة للتعمير منها، كما يعتبر وسيلة قانونية لضبط استعمال الأراضي عن طريق بيان تخصيصها حسب وجهة استعمالها الرئيسي ويقسمها إلى مناطق، كما يبين حسب المناطق القواعد المتعلقة بحقوق البناء، وكذا وجهة المباني وكيفية انجازها، مساحتها وارتفاعها توسعها ومظهرها الخارجي ومدى تأثيرها على البيئة... الخ، ويبين بدقة حقوق استعمال شغل الأرض عن طريق توضيح القواعد العامة والاتفاقات التي من شأنها تحديد وتقيد إمكانات البناء وأحيانا منعها هذا في إطار احترام القواعد التي يتضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويجب أن يغطي هذا المخطط كل البلدية أو جزء منها¹⁶.

3- المستوى الثالث: صور مشاركة المواطن في التنمية الحضرية

3-1 الإطار القانوني لمشاركة المواطن في التنمية

يضمّن المشرع الجزائري مشاركة المواطن في العملية التنموية على المستوى المحلي بأطر قانونية تتضح جليا من خلال قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 جانفي 2011 والذي ينص على أن:

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن في هذا المجال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

يقدم المجلس الشعبي البلدي عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم؛ قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري¹⁷

يستعين رئيس المجلس الشعبي البلدي - كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية - بصفة استشارية كل شخصية محلية أو خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه.

يستطيع كل شخص الإطلاع على مخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية كما أنه بإمكان كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته.

3-2 آليات البلدية للتواصل مع المواطنين

تتعدد الآليات التي تعتمد عليها البلديات للتواصل مع المواطنين على غرار:

اللجان البلدية: وهي الأكثر اعتماداً من قبل البلديات وتتضمن أحيانا أشخاصا من خارج المجلس البلدي.

الاستعانة بالاجتماعات غير رسمية مع مواطني الوحدة المحلية؛ حيث تقوم بعض البلديات بتقسيم المجتمع إلى شرائح حيث تعقد اجتماعات مع كل شريحة على حدة (مثلاً، المزارعون، التربويون...) هذا بالإضافة إلى اجتماعات مع الجمعيات الأهلية الموجودة ضمن النطاق البلدي.

المراجعات الدورية في مقر البلدية- صندوق شكاوى- صناديق الاستفتاء...الخ،

توزيع استمارات لمعرفة آراء الناس في مشاريع معينة؛ استطلاع الرأي العام،

استخدام وسائل إعلامية وإعلانية؛ فبعض البلديات تصدر نشرات بلدية تطلع المواطن من خلالها على إنجازات البلدية في المجال التنموي.

3-3 وسائل مشاركة المواطن

تمثل المشاركة منظومة تواصل بين مختلف الفاعلين تساعد مختلف الفئات المجتمعية على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤى مشتركة للمساهمة في برامج التنمية سواء من حيث تصور مضمون هذه البرامج، أساليب برمجتها، تفعيلها ثم تقييم نتائجها، فتوجد عدة آليات ميكانيزمات تحفز المواطن على المشاركة والإسهام في تكريس التنمية الحضرية المحلية ومنها:

الرقابة: تدعم الرقابة الشعبية المشروعات التنموية التي تقوم بها السلطات المحلية، فتقتضي مراجعة الأعمال التي تقوم بها، بغية التأكد من مطابقة تنفيذها مع المقاييس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء أو نقاط الضعف، والإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بعملية التصحيح الفوري لحماية المال العام.

المناقشة الجماعية واستخدام أساليب الحوار: تعتبر المناقشة أسلوباً جماعياً لعرض وتحليل المشاكل والقضايا والمواقف للوصول إلى قرار معين أو حل لمشكلة معينة أو تفهم لموقف معين، وهذا من خلال مساعدة المواطنين ورؤساء الأحياء واللجان المعنية على تنظيم المناقشات الجماعية حول المشاكل التنموية الحضرية في نطاق وحدة محلية معينة.

التخطيط التشاركي: يعرّف التخطيط التشاركي بأنه أفعال مشتركة من جانب السكان المحليين وكادر المشروع، بغرض صياغة خطط التنمية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها، وترمي مقارنة التخطيط التشاركي إلى تقوية القدرة المحلية على التنمية المستدامة عبر تحسين المعرفة وتوفير المهارات اللازمة ومتطلبات التنظيم.

لقاءات في مناسبات عامة.

زيارات شخصية.

وفي الجزائر أمرت مصالح الوزير "تور الدين بدوي" رؤساء البلديات ونوابهم بإطلاع المواطنين على سجل المداولات الخاصة باجتماع المجالس الشعبية البلدية والولائية، خاصة فيما يتعلق بتسيير الشؤون المحلية، وجاء في المرسوم رقم 16-190 المؤرخ في 30 جوان 2016؛ المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي والبلدي والقرارات البلدية، وهي إجراءات جديدة أقرتها الحكومة لإصلاح المرفق العام ودمقرطة عمليات التسيير المحلي التي تهم المواطن بالدرجة الأولى وينص المرسوم على ضرورة إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية،

يلزم القانون الجديد المجلس الشعبي البلدي بتسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية وتطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة، قصد ضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية باستثناء القرارات والوثائق المتعلقة بالحالات التأديبية والمسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام¹⁸.

3-4 إيجابيات مشاركة المواطن في التنمية الحضرية المحلية

تساهم مشاركة المواطنين في تقديم فهم وتصور واضح لطبيعة المشاكل في المنطقة المعنية بالتنمية الحضرية وذلك من خلال إدراكهم لحجم مشاكلهم وموارد المنطقة وإمكاناتها.

تعزز المشاركة المباشرة الثقة بالنفس - أي ثقة المواطنين - الأمر الذي يولد فيهم الاستعداد النفسي وتنظيم أنفسهم في تنظيمات وهيئات مجتمعية تساند الإدارات المحلية في توفير احتياجاتهم وتشارك في وضع الخطط وتنفيذها وتقويمها.

تجعل المشاركة من المواطنين أكثر تقبلا للقرارات والمشاريع والبرامج التنموية التي يشاركون فيها بفاعلية وبروح الفهم والمسؤولية الأمر الذي يؤدي إلى نجاحها.

تحفز المشاركة أفراد المجتمع المحلي على المبادلة وفتح باب التعاون مع الجهات الرسمية ودعمها بالأفكار البناءة والصائبة.

تسهل مشاركة المواطنين في إرساء وتأكيد القيم الخاصة بالمحافظة على المال العام.

تتيح المشاركة الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور فعال وإيجابي في مجريات الأحداث والقرارات المهمة التي تمس مجتمعهم.

تؤدي المشاركة إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج¹⁹، فيروز قادة جدد يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والأفقي لتحقيق التنمية الحضرية المحلية.

4- المستوى الرابع: معوقات تفعيل البعد الحوكمي للتنمية الحضرية على المستوى المحلي

- انخفاض مستوى الدخل الفردي: يشكل عقبة رئيسية أمام عملية المساهمة في التنمية الحضرية المحلية، إذ يقلل من أهمية عامل الانتباه لدى المواطن نحو المخططات التنموية والمشاركة فيها وتقييمها.
- معوقات ثقافية: تتمثل أساسا في الصعوبات الناجمة عن تمسك الأفراد في المجتمع المحلي بثقافتهم كتلك التي تتمثل في نظام القرابة والطائفية والوضع الطبقي والعروضية، وما تنطوي عليه من قيم مختلفة نحو أهمية المساهمة في التأثير على المشاريع المحلية العامة.
- تزايد معدلات الفقر في المناطق الحضرية.
- معوقات سكانية: تتمثل في مشكلة النمو الديموغرافي والتي تعتبر أهم مشكلة تواجه التنمية الحضرية المحلية.
- عدم التوافق بين البرامج المقترحة وأولويات السكان.
- معوقات سياسية وإدارية: حيث فقدان الاستقرار السياسي وفقدان الحزم في تطبيق مخططات التهيئة العمرانية.
- بطء تنفيذ البرامج الإصلاحية ذات الطابع السياسي والإداري والاجتماعي...
- الزحف العمراني على المناطق الزراعية.

- الاختناقات المرورية.
- التلوث البيئي.
- تخوّف معظم البلديات من الانفتاح على المواطنين لاحتمال زيادة مطالب المواطنين على البلدية التي قد تفوق إمكانياتها في مرات كثيرة²⁰.
- تعمّد الكثير من رؤساء البلديات عدم إشراك المواطنين قصد التستر على الفضائح التي يرتكبونها خاصة وأن أخبار المنتخبين المحليين أصبحت تحمل تجاوزاتهم وإحالة قضاياهم على العدالة؛ خصوصا ما يتعلق بالمشاريع التنموية التي يغيب فيها إشراك المواطنين، مما يسبب على أكثر تقدير عدة تصادمات معهم، كما أن أغلب المداولات لا يتم تعليقها وفق القانون، بل يتم التأشير عليها من قبل السلطات البلدية، وتصادق عليها مصالح الدائرة دون الالتزام ببند القانون، في وقت يتم فيه تمرير بعض المداولات المتعلقة بصفقات عمومية بطريقة غير قانونية، إذ غالبا ما يتم تضخيم فوائدها ولا يؤخذ برأي المواطنين فيها كما ينص قانون المداولات²¹.
- * يمثل بلوغ مستوى الحوكمة الحضرية المحلية بأسس تشاركية، رهان حقيقي مرتبط بتوفر مجموعة من الشروط المؤسساتية والقانونية التي تمنح المواطن الكفايات الضرورية لتسهيل عملية مشاركته وتعبيره عن آرائه، و تتركز على:
 - توفير القواعد القانونية اللازمة والتي تسهل عملية تواصل المواطن مع الفاعلين المحليين السياسيين والاقتصاديين.
 - تدعيم قنوات التفاعل الأفقي كمنظمات المجتمع المدني.
 - يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع خاصة الأساتذة الباحثين والخبراء في الشق النظري للمشروع التنموي المحلي لتحديد التحديات التي تواجهها الجهة والإقليم والجماعة، والمجتمع المدني في الشق التطبيقي بالإضافة إلى إشراك كل المؤسسات في مجال اختصاصها من منظمات نقابية ومؤسسات التربية والتكوين وتعاونيات ..،
 - تكريس مبدأ الشفافية؛ فتبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانا لضرورة التشخيص السليم والتخطيط العلمي والتقييم الدقيق.
- يعد القرب والتشارك والإشراك، واللامركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الانجاز الذي يبنى على الكفاءة، على الشفافية، على الجودة والنجاعة، والحد من هدر الوسائل والإمكانات.

خلاصة واستنتاجات:

- تمثل التنمية في جوهرها عملية حضارية متكاملة على اعتبار أنها نقلة نوعية للمجتمع ككل، بجميع طبقاته وفئاته، فمسعاها مرتبط دوما بالارتقاء بالإنسان، بفكره والاستثمار في قدراته الكامنة وتحقيق الحياة الكريمة له.
- ترتبط المشاركة من جانبها التنموي بأفعال وممارسات مشتركة من جانب المواطنين المحليين بغرض صياغة خطط التنمية ومراقبة تنفيذها وتقويمها كمرحلة نهائية.
- يثير دعم المواطن لبرامج التنمية الحضرية المحلية ومساهمته فيها إشكالا مطروح بصفة دائمة بالنظر إلى ضرورة وأهمية مشاركته من جهة و عزوفه وعجزه الذي نلحظه في الواقع من جهة أخرى، لذا بات لزاما السعي وراء

تأسيس هذه المساهمة عن وعيه بمشاكله واحتياجاته من جانب، وتقوية رغبتهم في القيام بدوره في التنمية بالمشاركة في القرارات التي تهم منطقته من جانب آخر، وإن غاب عنه ترتيب أولوياته ودوره فإن ذلك يستوجب رفع المستوى بتوفير وسائل التوعية الجماهيرية والتدريب والتعليم بالتركيز على التعريف بحقوقه وواجباته ومسئولياته لمشاركة حقيقية من أجل نهضة وتقديم حضاري للمجتمع سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

الهوامش:

- 1 حسين بريقي، عمر علي عبد الصمد، "واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها"، متحصل عليه من الموقع: Bensaidamine.yolasite.com
- 2 إبراهيم فريد عاكو، إدارة الحكم والعولمة (وجهة نظر اقتصادية)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص 58.
- 3 شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق الحكومي"، معارف، العدد: ديسمبر 2011، ص 126.
- 4 أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد (إطار نظري)، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 54.
- 5 المرجع نفسه، ص 57.
- 6 محمد محمود الطعمانة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 373
- 7 James ROSENAU, „Globalization and governance . Governance Blesk for suslsbution" , in site: <http://www.fes.sle/apg/online.2003/ARTRO.senau.PDF>
- 8 طعيمة الجرف، القانون الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978، ص 111.
- 9 خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، (د، د، ن): منشورات عويدات، 1981، ص 58.
- 10 مولود ديدان، قانوني البلدية والولاية، الجزائر: دار بلقيس، 2012، ص 4.
- 11 المرجع نفسه، ص 78.
- 12 "المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير"، متحصل عليه من الموقع: <http://digiurbs.blogspot.com/2012/11/pdau.html>
- 13 مصطفى مدوكي، "المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير"، سلسلة محاضرات، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم والتكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية، 2013)، ص 04.
- 14 غواس حسينة، الآليات القانونية لتسيير العمران"، رسالة ماجستير، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، فرع: القانون العام، 2012/2011)، ص ص 13، 14.
- 15 عادل عميرة، "الرقابة الإدارية في مجال التهيئة والتعمير"، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، تخصص: قانون إداري، 2014/2013)، ص 09.
- 16 المرجع نفسه، ص 12.
- 17 مولود ديدان، مرجع سابق، ص 6.
- 18 "إطلاع المواطنين على مداورات واجتماع المجالس البلدية والولائية إجباري"، متحصل عليه من الموقع: <http://www.elbilad.net/article/detail?id=58523>
- 19 محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية"، أطروحة دكتوراه، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم اجتماع، تخصص: علم اجتماع التنمية، 2011/2010)، ص 120.

20 فريد بوفرنسيس، " الشراكة بين البلدية والمجتمع المدني"، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.al-akhbar.com/node/12335>

21 إطلاع المواطنين على مداولات واجتماع المجالس البلدية والولائية إجباري"، مرجع سابق.